

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية: الشريعة و الاقتصاد

قسم: الشريعة و القانون

تخصص: فقه جنائي

جامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية

قسنطينة

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

حماية الحرية الشخصية أثناء مرحلة التحقيق في الفقه
الإسلامي و القانون الجزائري

مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في الفقه الجنائي

إشراف الأستاذة الدكتورة:

سعاد سطحي

إعداد الطالبة:

مديحة الفحلة

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الصفة	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية
د. ياقوتة عليوات	رئيسا	أستاذة محاضرة أ	جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة-
أ.د. سعاد سطحي	مشرفة و مقررة	أستاذة التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة-
د. عبد الحق ميجي	عضوا	أستاذ محاضر أ	جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة-
د. بلقاسم حديد	عضوا	أستاذ محاضر أ	جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة-

السنة الجامعية: 1432-1433هـ/2011-2012م

تعد الحرية الشخصية فطرة فطر الله عليها عباده فوجودها مرتبط بالوجود البشري، و دولة القانون هي الراعية الرسمية لحرية و حقوق الأفراد، فالحرية الشخصية هي مجموعة من الحقوق الفردية التي يعتبر المساس بها مساسا بالحرية الشخصية و أهم هذه الحقوق: الحق في الحياة الخاصة، الحق في السلامة الجسدية، و حق التنقل. و قد تمت حماية هذه الحقوق من قبل الشريعة الإسلامية و القانون الجزائري باعتماد مبدأ الشرعية و مبدأ قرينة البراءة و مبدأ عدم رجعية القوانين، التي اعتبرت أساسا عاما لحماية الحرية الشخصية أثناء المتابعة الجنائية و خاصة مرحلة التحقيق.

و قد خصصنا مرحلة التحقيق بالدراسة فهي من أهم مراحل الدعوى العمومية لأنها المرحلة الحاسمة في نسبة التهمة إلى المتهم أو نفيها عنه، كما أن جل إجراءاتها تمس الحرية الشخصية، لذلك رجعنا إلى الشريعة الإسلامية و إلى قانون الإجراءات الجزائية لمعرفة الضمانات المقررة لحماية الحرية الشخصية عند قيام السلطات القضائية بإجراءات البحث و التحقيق، خاصة أن قانون الإجراءات الجزائية يوجه السياسة الجنائية نحو حماية المجتمع و القضاء على الجريمة دون الاعتداء على الحقوق و الحريات الفردية، لذلك وضعت مجموعة من الشروط التي يجب على السلطة القضائية مراعاتها عند قيامها بإجراءات التفتيش و الاستجواب و القبض و الحبس المؤقت، و إلا كانت هذه الإجراءات معيبة يلحقها البطلان لأنها ستشكل اعتداء على الحريات الشخصية. و من أهم الضمانات أيضا حقوق الدفاع المقرر في الشريعة الإسلامية و القانون الجزائري لما له من قيمة في تحقيق مصلحة المتهم في الدفاع عن نفسه و إثبات براءته و تحقيق مصلحة الجماعة في عدم إنزال العقاب إلا على الجاني، فهو يوازن بين سلطة الاتهام و المتهم لذا فحق الدفاع من أهم الضمانات التي قررت أثناء المتابعة الجزائية فهو الدعامة الأساسية للمحاكمة العادلة.

خلصت هذه الدراسة إلى نتائج و توصيات تم ذكرها في الخاتمة، و كانت أهم نتيجة توصلنا إليها أسبقية الشريعة الإسلامية في إقرار مبادئ و ضمانات لحماية الحرية الشخصية للمشتبه فيه و للمتهم أثناء التحقيق.